الأصول النحوية في الكتاب التَّعْليقات الوَفيَّة بشَرْحِ الدُّرَّةِ الأَلْفيَّة للشريشي(ت685ه)

م. مصطفى رزوقي مصطفى شعبان
المديرية العامة لتربية الانبار.
Mustafaalany87 @gmail.com

مستخلص: يدرس هذا البحث الأصول النحوية التي اعتمد عليها المصنف في كتاب "التعليقات الوفية"، بهدف الكشف عن منهجه النحوي، ومدى التزامه بالقواعد والأصول المستقرة عند النحاة، وإبراز قيمته العلمية في خدمة التراث اللغوي. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة رصد الآراء النحوية وتصنيفها وفق أصول النحو الأربعة (السماع، القياس، الإجماع، واستصحاب الحال)، وبيان موقف صاحب التعليقات من الصراع المذهبي بين البصريين والكوفيين. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تتبعاً للمسائل النحوية الواردة في الكتاب، ومن ثم تحليلها وتأصيلها ومقارنتها بآراء المتقدمين والمتأخرين.
كلمات مفتاحية: الأصول، التَّعْليقات الوَفيَّة، شرح، الدرة الألفية، الشريشي.

Grammatical Principles in the Book *al-Ta'liqāt al-Wafiyyah* with the Explanation of *al-Durrat al-Alfiyyah* by al-Sharīshī (d. 685 AH)

A. Lustafa Razouqi Mustafa Shaban
Directorate General of Education in Anbar.

Abstract:
This research examines the grammatical foundations (Al-Usul) relied upon by the author in the book "Al-Ta'liqat Al-Wafiyyah", aiming to uncover his grammatical approach, determine the extent of his adherence to the established rules and principles of grammarians, and highlight the book's scholarly value in serving the linguistic heritage. The problem of the study lies in attempting to track and classify the grammatical views according to the four foundational pillars of grammar (hearing/transmitted speech, analogy, consensus, and presumption of continuity), while clarifying the author's stance on the doctrinal conflict between the Basran and Kufan schools.The study adopts a descriptive-analytical approach to track the grammatical issues presented in the book, followed by analyzing, contextualizing, and comparing them with the views of both early and later scholars.
Keywords: Foundational Pillars (Al-Usul), Al-Ta'liqat Al-Wafiyyah, Commentary, Al-Durrah Al-Alfiya, Al-Sharishi.

مقدمة:الحمد لله الذي جعل العربية لغة كتابه الخالد، ورفع قدرها ببيانه المعجز، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن علم النحو لم يكن يوماً مجرد قواعد جافة لضبط أواخر الكلم، بل هو هندسة الفكر العربي، والجهد العقلي الكاشف عن أسرار النص والبيان. وقد تضافرت جهود النحاة عبر القرون لخدمة هذا العلم، وتقعيده، وتأصيله. ولما كانت "الألفية" لابن مالك مَحطَّ أنظار العلماء وشغف الدارسين، فقد تسابق الفضلاء في شرحها وتفكيك مغالقها.

ومن بين تلك الشروح الماتعة التي تستحق العناية والدرس، كتاب "التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية" للعلامة الشريش؛ إذ يمثل هذا المصنف حلقة مهمة من حلقات الفكر النحوي، يعكس من خلاله المصنف

شخصيته العلمية، وقدرته على المحاكمة والترجيح بين المذاهب النحوية المختلف وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية أن يقع البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول رئيسة، وخاتمة.
التمهيد: التعريف بالشريش. الفصل الأول: السماع والاحتجاج (القرآن، الحديث، لغة العرب) عند الشريش، الفصل الثاني: القياس والعلة النحوية في التعليقات الوفية، الفصل الثالث: موقف الشريش من الإجماع والمذاهب النحوية ووجوه الترجيح، الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

- الشَّريشي: حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُحْمان – أو سُجْمان – البَكْريّ الوائليّ الأندلُسيّ الشَّريشيّ ثم الدِّمَشْقيّ، المالكي النحويّ(ت685ه) [1].
يُكنى أبا بَكْرٍ، ويُلَقَّب جمالَ الدين، ويُعْرَف بالشَّريشي، وشذ ابن قاضي شُهْبة فذكر أن كنيته أبو عبد الله[2]، والمصادر مجمعة على ما تقدم.
وأما سُحْمان في نَسَبه فقد اختلف فيه المترجمون: فطائفة ذكروه وسُحْمان: بسينٍ مُهْملةٍ مضمومة وحاءٍ مهملة ساكنةٍ[3].وطائفة ذكروه سُجْمان[4]، ومِنْ هؤلاء أيضاً مَنْ ضبطه بالحروف فقال: وسُجْمان: بسين مهملة مضمومة ثم جيمٍ ساكنةٍ[5].
وأما ما وقع في بعض المصادر من أنه: سحبان[6]، أو سُحْمات[7]، أو بحمان[8]، فلا يعدو أن يكون من تصحيف النُساخ قديماً وحديثاً.وهو البكريّ الوائليّ: نسبةً إلى بكر بن وائل القبيلة العربية الكبيرة المعروفة، فقد ذكر المقّري عند حديثه عن العرب الذين نزلوا الأندلس بعد فتحها أنّ منهم من ينتسب إلى بكر بن وائل، كالبَكْريّين أصحابِ أونبه وشَلْطيس[9].
والشريشيّ: نسبة إلى شَريشَ التي وُلد بها، وهي مدينة بالأندلس كبيرة، من كورة شَذونةَ[10] «... جليلة ضخمة الأسواق، لأهلها هِمَمٌ وظَرْفٌ في اللباس وإظْهار الرفاهية، وتخلُّقٌ بالآداب. ولا تكاد ترى بها إلا عاشقاً ومعشوقاً. ولها من الفواكه ما يَعُمُّ ويَفْضُلُ...»[11].
ويُنْسَبُ إلى شَريشَ جمعٌ من العلماء الأعلام، ولهذا قال ابن حجر في كتابه الذي ألفه لتحرير المشتبه من الأسماء: «الشَّريشي: بالفتح وكسر الراء ثم ياءٍ ساكنة وشينٍ معجمةٍ: كثيرٌ»[12].
ولهذا أيضاً يقع الخلط بين أبي بكر الشريشي وأبي العباس الشريشي[13]، شارح مقامات الحريري، وقد نبّه إلى ذلك المقّري فقال عن أبي بكر: «وليس هو بشارح المقامات، بل هو غيره، وقد اشتركا في البلد فبسبب

(1) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 549/15 – 552، الوافي بالوفيات 131/2 – 132، طبقات النحاة واللغويين 56، بغية الوعاة 44/1 – 45.
(2) انظر: طبقات النحاة واللغويين 56.
(3) انظر: الديباج المذهب 320/2، بغية الوعاة 44/1، طبقات المفسرين 79/2، درة الحجال 244/2.
(4) انظر: الوافي بالوفيات 132/2، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (في تراجم أبنائه وأحفاده 117/3، 132، 209، وأشار المحقق في أحد المواضع إلى أن في نسخة سُحْمان – بالحاء -)، تاج العروس 236/17 (شرش).
(5) انظر: المقفى الكبير 269/5، طبقات النحاة واللغويين 56، نفح الطيب 218/2.
(6) كما في الدارس 121/1.
(7) كما في هدية العارفين 135/6.
(8) كما في البداية والنهاية 308/13 (وقد جاءت الكلمة صحيحة في ترجمة ابنه كمال الدين في 91/14).
(9) انظر: نفح الطيب 292/2.
(10) انظر: معجم البلدان 130/5، 138.
(11) نفح الطيب 184/1.
(12) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه 811/2.
(13) هو أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن، كمال الدين القيسي الشريشي، شارح المقامات. المتوفى سنة 619هـ. انظر ترجمته في: البلغة 59، المقفى الكبير 253/6، نفح الطيب 115/2 – 116.

ذلك رُبّما يقع في الأذهان الوهم في أمرهما، وشارح المقامات أحمد، وهذا محمد»[1].

*** مولده ونشأته:**

وُلد في شَرِيشَ بالأندلس، في سنة إحدى وستمائة (601هـ) بإجماع مترجميه.

وزاد قليل منهم أن ذلك كان في العشرين من صفر من هذه السنة[2].

ولئن كشفت لنا المصادر عن مكان ولادته وتاريخها بوضوح تام، فإنها قد ضنّت بالكشف عن نشأته الأولى في شريش.

وما من شك في أن نشأته كانت نشأة علمية عظيمة، حافلة بالجد والاجتهاد والتحصيل والاشتغال، وأنه «قرأ ونَسَخَ وحصّلَ»[3]، وبلغ شأواً أدهش مترجميه، حتى خلعوا عليه نعوتاً نادرة، على شاكلة قولهم: «العلامة الأوحد شيخ العلماء»[4]، «الإمام العالم البارع»[5]، الذي كان إماماً في التفسير والعربية، كبير القَدْر، نبيه الذِّكْر، قُدوةً حُجّةً إماماً علاّمةً[6]، «ساد أهل زمانه»[7]، وكان أحد الأئمة المبرّزين والعلماء المتبحّرين في الفقه على مذهب مالك وفي العربية والتفسير والأصول[8]، من أكابر الفضلاء الصُّلَحاء الوَرعين محقِّقاً للعربية، عارفاً بالكلام والنظر، قيِّماً بكتاب الله وتفسيره، جيّد المشاركة في العلوم[9]، و«كان من أوعية العلم»[10].

بل إنْ كان المعتاد أن يمدح التلاميذُ شيوخَهم، فإن منزلة أبي بكر الشريشي أهَّلته لأَنْ يمدحه شيخه علم الدين السخاوي بقصيدة وُصفتْ بالمشهورة[11].

آثـــاره:

من يقرأ قول ابن قاضي شهبة: «وله تصانيف مفيدة»[12] يتوقع أن يكون للشريشي مصنفات كثيرة مشهورة، لكن ابن قاضي شهبة لم يزد بعد ذلك على أن قال: «منها شرح ألفية ابن معط، في مجلدين»[13].

ولم أقف في مصادر ترجمته إلا على كتابين له، هما:

1- الاشتقاق.

أظن هذا هو اسمه، وإن كان المترجمون يذكرون أنه صنف كتاباً في الاشتقاق[14]، ولا يجزمون أن هذا اسمه، إلا ما جاء في هدية العارفين من أن له: كتاب الاشتقاق[15].

2- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية.

هكذا سماه مؤلفه كما في آخر صفحة منه، وهو شرح لألفية ابن معط، وهذا البحث في جزء منه، وسيأتي عنه حديث وافٍ إن شاء الله.

---

(1) نفح الطيب 131/2 – 132.
(2) انظر: المقفى الكبير 269/5، طبقات المفسرين 78/2.
(3) المعجم المختص بالمحدّثين 219.
(4) المصدر السابق.
(5) البداية والنهاية 308/13.
(6) انظر: الديباج المذهب 320/2.
(7) البداية والنهاية 308/13، وانظر: الدارس 121/1.
(8) انظر: تاريخ ابن الفرات 46/8، المقفى الكبير 269/5.
(9) انظر: العبر 354/5، طبقات النحاة واللغويين 56.
(10) تاريخ الإسلام 549/15.
(11) كما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام 549/15، وطبقات المفسرين 78/2.
(12) طبقات النحاة واللغويين 56.
(13) المصدر السابق.
(14) انظر: المقفى الكبير 269/5، بغية الوعاة 44/1، طبقات المفسرين للداودي 78/2، نفح الطيب 218/2.
(15) هديه العارفين 135/6.

والمصادر تذكر أن الشريشي شرح ألفية ابن معط، أو صنّف شرحاً لألفية ابن معط[1]، دون أن تحدد اسمه، إلا ما كان من حاجي خليفة، والبغدادي اللذين ذكرا أن اسمه (التعليقات الوفية)[2].

وفاته:

أقام بدمشق، يفتي ويدرس. وطلب للقضاء فيها فامتنع ورعا. وتوفي سنة(685ه)[3].

الأصول النحوية:

يُقصد بـ أصول النحو العلمُ الذي يبحث في أدلة النحو الإجمالية، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل (النحوي). وإذا كان النحو يركز على أحكام الكلمة وإعرابها وبنائها، فإن أصول النحو تبحث في "المصادر" و"المقاييس" التي اعتمد عليها علماء النحو في وضع تلك الأحكام وقوانينها.

وقد استمد النحاة هذا العلم محاكاةً لأصول الفقه، وتدور الأدلة الأساسية التي تبنى عليها القواعد النحوية حول أربعة أركان رئيسية:

الفصل الأول: السماع والاحتجاج (القرآن، الحديث، لغة العرب) عند الشريش.

1 ـ السماع:

أ ـ القرآن الكريم وقراءاته.
ب ـ الحديث النبوي.
ج ـ كلام العرب المنثور.
د ـ الشعر.

1 ـ السماع

السماع أحد أدلة النحو، بل هو أولها وأعلاها، ويقصد به: «ما ثبت في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته»[4].

وهو يشمل: القرآن الكريم، والحديث النبويّ، وكلام العرب قبل فساد الألسنة نثراً ونظماً[5].

والشريشي يعتد بالسماع ويقدّمه على غيره من الأدلة، ولهذا فهو يقول: «وزعم الكوفيون أنه يُبنى من البياض والسواد دون سائر الألوان فعلُ التعجب فيقال فيهما: ما أبيضَه وما أسودَه ! وهو ليس بصحيح؛ لأنه ليس بمسموع...»[6].

ويقول في موضع آخر: «ومن النحويين من أجاز الإغراء بسائر ظروف المكان كتحتك وفوقك؛ وليس بمسموع...»[7].

بل إنك تجد اعتداده بالسماع يبلغ به إلى ردّ قول سيبويه الذي طالما ردّد اسمه وأجلّ قوله، فقد ردّ إجازته اشتقاق اسم فاعل من العدد المركب إذا اختلف لفظ المضاف عن لفظ المضاف إليه نحو رابع عشر ثلاثة عشر، وقال: «وعلى كل تقدير فليس بمسموع، وهو مُتَكلَّف»[8].

وقد احتج الشَّريشيُّ بجميع أنواع السماع، وسأتناول موقفه من كل واحد منها على النحو الآتي:

أ ـ القرآن الكريم وقراءاته.

كلام الله تعالى هو أعلى الكلام وأفصحه، ولهذا فهو أول ما يفيء إليه النحويون عند الاستدلال لقواعدهم، وقد قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً.

(1) انظر: تاريخ الإسلام 550/15، الوافي بالوفيات 132/2، طبقات النحاة واللغويين 56، بغية الوعاة 44/1.
(2) انظر: كشف الظنون 155/1، هدية العارفين 135/6.
(3) ينظر: نفح الطيب 1: 432 وفيه النص على " سجمان " وبغية الوعاة 18.
(4) الاقتراح 152.
(5) انظر: المصدر السابق.
(6) التعليقات الوفية 656/2.
(7) المصدر السابق 754/2.
(8) المصدر السابق 917/2 - 918.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه.... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة»[1].

وقد ظهر ذلك الاهتمام بالقرآن الكريم في الاستشهاد النحوي لدى الشارح، فقد حشد قدراً هائلاً من النصوص القرآنية مستشهداً بها على ما يتناوله من مسائل.

وقد تضمن الحديث عن منهجه الإشارة إلى إكثاره من الشواهد القرآنية، واستشهاده على الجزئية الواحدة بعدة نصوص قرآنية، وخدمته للقراءات القرآنية بعزو جملة منها، وبيان الشاهد فيها، وإعراب شيء منها.

والمقام هنا للحديث عن موقفه من القرآن وقراءاته بصفتها دليلاً من الأدلة التي يعتمد عليها في تقرير القواعد النحوية، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يأتي:

1 ـ الشارح يقدّم الشاهد القرآني على غيره، فمتى ظفر به فبه يبدأ[2]، ويقتصر عليه في كثير من المواطن[3].

2 ـ وهو يُوَجِّهُ القراءة القرآنية وإن كانت شاذة ولا يردها، ولهذا فإنه لما أورد قراءة +هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم"[4] ـ بنصب أطهر ـ التي لحّنَها بعض المتقدمين وهو أبو عمرو، فإنه وجّهها ولم يردَّها ولم يُلَحِّنْها[5].

3 ـ استشهد بكثير من القراءات السبعية، من مثل استشهاده بقراءة نافع +أنا أحيي وأميت"[6] بإثبات الألف في الدَّرْج[7].

واستشهاده بقراءتي حمزة وغيره في قوله تعالى: +ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرٌّ لهم"[8] حيث أشار إلى أنه يقرأ بالتاء على الخطاب للنبي ×، وبالياء على الغيبة. وهما قراءتان سبعيتان, فالأولى لحمزة والثانية لباقي السبعة[9].

ومثل استشهاده بقراءة ابن كثير +واللذانَّ يأتيانها منكم"[10] و +أرنا الَّلذَينِّ أضلاّنا"[11] بتشديد النون وهي لغة[12].

واستشهاده بقراءة الكسائي +ألا يا اسجدوا"[13] على حذف المنادى[14].

4 ـ واستشهد بعدد من القراءات الشاذة واعتدّ بها في الاستدلال، ومن أمثلة ذلك أنه عند شرحه لضمير الفصل وذِكْره أنه يقع بين اسم كان وخبرها، استشهد بقوله تعالى: +وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقّ من عندك"[15] وقوله تعالى: +فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم"[16] وقوله عز وجل: +ولكن كانوا هم الظالمين"[17]، وذكر أن النصوص الثلاثة تقرأ بالرفع والنصب.

وقراءة الرفع فيهن كلهن من الشواذ[18].

---

(1) الاقتراح 152.
(2) انظر: التعليقات الوفية، مثلاً: 274/2، 352، 380، 424، 425، 571.
(3) انظر: المصدر السابق، مثلاً: 383/2، 427، 428، 436.
(4) هود: 78.
(5) انظر: المصدر السابق 248/2 – 249.
(6) البقرة: 258.
(7) انظر: المصدر السابق 2/ 238.
(8) آل عمران: 180.
(9) انظر: المصدر السابق 232/2.
(10) النساء: 16.
(11) فصلت: 29.
(12) انظر: المصدر السابق 273/2.
(13) النمل: 25.
(14) انظر: المصدر السابق 2/ 780.
(15) الأنفال: 32.
(16) المائدة: 117.
(17) الزخرف: 76.
(18) انظر: المصدر السابق 2/ 247.

ومن ذلك استشهاده على تقديم خبر كان على اسمها بقوله تعالى: +فما كان جواب قومه إلا أن قالوا"[1]، وقوله عز وجل: +وما كان قولهم إلا أن قالوا"[2]، وقوله: +ما كان حجتهم إلا أن قالوا"[3] حيث ذكر أن هذه الآيات يُقرأ فيها ما بعد (كان) بالرفع والنصب، فالرفع على أنها اسم كان، وما بعد إلا هو الخبر، ومن نَصَبَ فبالعكس.

وقراءة الرفع في ذلك كله شاذة[4].

ومن ذلك استشهاده بقراءة +إن يدعون من دونه إلا أُثْناً"[5] على إرادة (وُثْناً) جمع وَثَنٍ، بإبدال الواو المضمومة همزة كما في (أُقِّتَتْ).

وهي قراءة شاذة[6].

واستشهاده بقراءة الأعمش +ونادَوا يا مالِ"[7] في الترخيم[8].

ومن ذلك أنه عندما ذكر اللغات في هيهات؛ ذكر أن منها ما قرئ بها ومنها لم يقرأ بها، مشيراً إلى أن قراءة السبعة +هيهاتَ"[9] بفتح التاء من غير تنوين، وأنه قرئ في الشاذ بضم التاء وكسرها من غير تنوين، وبالتنوين مع الحركات الثلاث[10].

5 ـ قد يوجّه القراءة بحملها على أنها لغة، فقد ذكر أن قراءة حمزة +وما أنتم بمصرخيَّ"[11] خارجة عن الأصول، ثم ذكر أنه يروى أنها لغة لبني يربوع، واستشهد لذلك من الشعر، ثم نقل توجيهاً صرفيا لها، ثم قال: «وهذه اللغة تشهد بصحتها»[12].

ب ـ الحديث النبوي:

يتضح موقف الشريشي من الحديث بصفته دليلاً من الأدلة النحوية من خلال ما يأتي:

1 ـ استشهد بجملة من الأحاديث والآثار، يصح وصفها بالكثرة. بلغت واحداً وثلاثين حديثاً وأثراً: منها خمسة وعشرون حديثاً، وستة آثار.

أما الأحاديث فهي على النحو الآتي:

ـ عشرون حديثاً من لفظه ، أحدهما ساقه الشارح لقضية لغوية لا نحوية[13].

ـ وحديثان في صفته ، وليس فيها لفظه، أحدهما ساقه الشارح لقضية لغوية[14].

ـ وثلاثة أحاديث هي قصص ليس الشاهد منها من لفظه ×[15].

وأما الآثار فهي ستة:

ـ منها أربعة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كما نسبها الشارح[16].

---

(1) النمل: 56. وغيرها.
(2) آل عمران: 147.
(3) الجاثية: 25.
(4) انظر: المصدر السابق 518/2 - 519.
(5) النساء: 117.
(6) انظر: المصدر السابق 984/2.
(7) الزخرف: 77.
(8) انظر: المصدر السابق 838/2.
(9) المؤمنون: 36.
(10) انظر: المصدر السابق 966/2.
(11) إبراهيم: 22.
(12) انظر: المصدر السابق 265/2 - 266.
(13) انظر: المصدر السابق: 354/2- 355، 364، 411، 417، 470، 475، 515.
(14) انظر: المصدر السابق 355/2، 396، 712.
(15) انظر: المصدر السابق 868/2، 1039، 1084.
(16) انظر: المصدر السابق 2 / 332، 657، 824، 855.

ـ وواحد موقوف على عليّ، وابن مسعود، وعائشة رضي الله عنهم[1].

ـ والسادس لم ينسبه الشارح لأحد بل صدّره بقوله: «كقولهم»، وهو مرويّ عن عمر، وعن ابن عباس رضي الله عنهما[2].

2 ـ استدل الشارح بالحديث النبويّ استقلالاً؛ وهذا يؤكد اعتداده به في الاستشهاد، وأنه ليس ممن يردّون ذلك.

فقد استشهد على أن من مسوّغات الابتداء بالنكرة أن تكون مضافة بحديث (خمس صلوات في اليوم والليلة كتبهن الله على العباد) ولم يذكر معه شاهداً غيره[3].

واستشهد لما ذكره من أنّ (كان) تتصرف فيأتي منها فعل أمر بقوله ×: (كن أبا خيثمة)[4].
كما استشهد لمذهب البصريين أن (نِعْمَ) فعل بحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت...) فأدخل التاء على نِعْمَ، وهي من علامات الأفعال[5].
واستشهد لاستعمال (لُكع) في غير النداء قليلاً بقوله ×: (أين لُكع؟)[6].
واستشهد في باب الإنكار بالحديث الذي أشار إليه الناظم إشارة، وفيه أن الرسول × خطب لجلبيب من رجلٍ من الأنصار فقالت امرأته منكرةً: (ألجليبيبٍ إنيهْ)[7].
كما استشهد لفتح اللام مع المستغاث به وكسرها مع المستغاث بما رُوي عن عمر رضي الله عنه: (يا لَه لِلْمسلمين)[8].
واستشهد لاستعمال (لَكاعِ) في النداء عند ذكره للألفاظ الخاصة بالنداء بقول عمر رضي الله عنه: (أتتشبَّهين بالحرائر يا لكاعِ)[9].
3 ـ وجّه حديثاً خالف القاعدة ولم ينسبه إلى اللحن أو الشذوذ، وهذا أيضاً يؤكد ما سبق من اعتداده بالحديث في الاستدلال، وذلك حين ذكر أن (أفعل) صفةً الذي مؤنثه فعلاء يجمع على فُعْلٍ، يستوي في ذلك المذكر والمؤنث، ولا يجوز أن يقال في مؤنثه: فعلاوات، فلا يقال: حمراوات مثلاً، ثم قال: فأما قول النبي ×: (ليس في الخضروات زكاة) فإنما أخرجه مخرج الأسماء كصحراء وصحراوات[10].
4 ـ حَمَلَ حديثاً على الشذوذ لمخالفة القاعدة لما لم يجد له توجيهاً أو تأويلاً، وهو حديث (ثوبي حَجَرُ ثوبي حَجَرُ) الذي حُذف فيه حرف النداء، والمنادى نكرةٌ مقصودة[11].

ج ـ كلام العرب المنثور:

ويمكن توضيح موقفه من الاستدلال به من خلال ما يأتي:
1 ـ احتج الشارح بكثير من أمثال العرب وأقوالهم، فمن الأمثال: (استنت الفصال حتى القَرْعى)[12] (عسى الغوير أبؤساً)[13] (كاد النعام يطير)[14] (سرعان ذا إهالة)[15]. ومن الأقوال: (ليس خلق الله مثلَه[16]) (ما

(1) انظر: المصدر السابق 2/ 743.
(2) انظر: المصدر السابق 2/ 476.
(3) انظر: المصدر السابق 2/ 475.
(4) انظر: المصدر السابق 2/ 515.
(5) انظر: المصدر السابق 2/ 659.
(6) انظر: المصدر السابق 2/855.
(7) انظر: المصدر السابق 2/868.
(8) انظر: المصدر السابق 2/824.
(9) انظر: المصدر السابق 2/ 855.
(10) انظر: المصدر السابق 2/ 1058.
(11) انظر: المصدر السابق 2/777.
(12) انظر: المصدر السابق 2/425.
(13) انظر: المصدر السابق 2/562.
(14) انظر: المصدر السابق 2/ 567.
(15) انظر: المصدر السابق 2/ 756.
(16) انظر: المصدر السابق 2/ 218 - 219.

كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة)[1] (إنها لإبل أم شاء[2]) (تميمي أنا) (مشنوء من يشنؤك)[3].

2 ـ قد يستشهد بأكثر من شاهد نثري في موطن واحد، مثل: استشهاده على النعت بالجامد الذي في معنى المشتق بقولهم: (هذا قاعٌ عرفجٌ كُلُّه)، وقولهم: (هذه حَيَّةٌ ذراعٌ طولها) وقولهم: (مررت برجلٍ أبي عشرةٍ)[4].

ومثل استشهاده لإفادة (قد) للتقليل مع المضارع بقولهم: (إن الكذوب قد يصدق) (إن الجواد قد يعثر). و (إن الصارم قد ينبو)[5].

3 ـ أورد بعض الشواهد النثرية على أنها لغات لبعض العرب، مثل قول حاتم الطائي: (هكذا فصدي أَنَهْ) بالوقف على (أنا) بالهاء بدل الألف، وهي لغة[6].

ومثل الدليل الذي أورده على استعمال بعض العرب (ما) للعالم حقيقةً، وهو قولهم إذا رأوا السحاب: (سبحان ما سخركن لنا) وإذا سمعوا فيها صوت الرعد: (سبحان ما سبحتنَّ له)[7].

4 ـ أسند عدداً من الشواهد النثرية إلى من رواه من العلماء، كقوله: «وسمع الكسائي من يقول: لعنَ الله غنماً خيرها خُطّةُ»[8]، وقوله: «وحكى الفراء: آنَ فعلتُ، بإثبات الألف بين الهمزة والنون.... »[9]، وقوله: «وسمع الخليل من العرب من يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً»[10].

5 ـ أورد بعض هذه الشواهد في معرض الحكم عليها بالشذوذ، مثل قولهم: (عليه رجلاً ليسني)، وهو شاذ لأن إغراء الغائب لا يجوز كما ذَكَر[11].

ومثل قولهم: (أصبح ليلُ) وقولهم: (أطرق كرا) وقولهم: (افتد مخنوقُ) ـ وكلها أمثال ـ وهي شاذة لأن حرف النداء لا يجوز حذفه مع النكرة المقصودة كما قال الشارح[12].

6 ـ أوّلَ بعضَ الشواهد النثرية ولم يحملها على الشذوذ حين وجد لها في التأويل محملاً، فعند حديثه عن وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الإفراد والتثنية والجمع، قال: «فأما قولهم: (بُرْمةٌ أعشار) أي مكسورة، و (ثوب أسمال) أي: متقطع، و (حبل أحذاق) أي قِطع ـ فوُصِفَ المفردُ بالجمع ـ فهو على تأويل أن كل واحد من أجزاء البرمة ونواحيها بُرْمةٌ؛ فوُصفت بالجمع لذلك، وكذلك الثوب والحبل، لأنه إذا كان موصولاً فكأنه حِبال، وكذلك ما أشبه هذا»[13].

د ـ الشَّعْر:

مضى حديث عن موقفه من الشواهد الشعرية من حيث المنهج، وتضمن ذلك الحديث الإشارة إلى إكثاره من الشواهد الشعرية، وأنه عزا كثيراً منها، وخدَمَ عدداً منها بشرح غريبه، وبيان وجه الاستشهاد به، وإعراب ألفاظه، واستشهد في مواضع بأكثر من بيت على الجزئية الواحدة.

كما سيأتي حديث آخر عن شواهده في فصل التقويم.

والحديث هنا متَّجهٌ إلى الكشف عن موقفه من الشاهد الشعري بصفته أحد أنواع السماع المعتد بها في الاستدلال للقواعد النحوية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

---

(1) انظر: المصدر السابق 2/ 450.
(2) انظر: المصدر السابق 2/ 433.
(3) انظر: المصدر السابق 2/ 498.
(4) انظر: المصدر السابق 2/375.
(5) انظر: المصدر السابق 2/ 944.
(6) انظر: المصدر السابق 2/ 236.
(7) انظر: المصدر السابق 2/283.
(8) انظر: المصدر السابق 2/ 197.
(9) انظر: المصدر السابق 2/ 238 – 239.
(10) انظر: المصدر السابق 2/ 288 – 289.
(11) انظر: المصدر السابق 2/ 758.
(12) انظر: المصدر السابق 2/ 777.
(13) انظر: المصدر السابق 2/ 378.

1 ـ الشارح يحترم الرواية، ولا يبيح لنفسه ردّها أو النيل منها مادامت ثابتةً، فمثلاً عندما تحدث عن الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول، وأشار إلى الخلاف في ذلك، ذكر إنشادَ سيبويه لقول الشاعر:

فرججتهـــــــــــا بمزجَّـــــــــــةٍ زجَّ القلـــــوصَ أبـــــي مَـــــــــــــــزادهْ

ثم قال: «هكذا رووه بنصب القلوص وجرَّ أبي مزادة، ولو جرّ القلوص ورفَعَ أبا مزادة على أنه الفاعل لم ينكسر البيت ولصَحَّ المعنى، ولكن الرواية ما ذُكِرَ»[1].

ومن مظاهر احترام الرواية أنه عندما تكلم عن العلم المنقول، وأورد قول الشاعر:

أشـــلى ســـلوقيةً باتـــت وبـــات بهـــا بـــوحش إصْـــمِتَ فـــي أصـــلابها أَوَدُ

أشار إلى أن الزمخشري وابن معط ذكراه على أنه فعل أمر من الصمت سُمّي به ذلك المكان، ثم قال: «وعلى هذا القول كان يجب أن يكون: أُصْمُتْ بضم الهمزة والميم؛ لأن الأمر من الصمت كذلك، ولكن الرواية بكسر الهمزة والميم، فإما أن يكون مما غُيِّر عند التسمية به، وإما أن يكون أمراً من غير الصَّمْتِ»[2].

إذن فهو يقف عند الرواية وإن خالفت الظاهر ويبحث لها عن مخرج ومحمل.

2 ـ وقع في شرحه شواهد شعرية لا تدور في كتب النحو ـ حسب بحثي ـ وليست بالقليلة، منها:

قول امرأة من العرب:

أخنـــى علـــى واحـــدي ريـــب الزمـــان ومـــا يُبْقـــي الزمـــان علـــى شـــيء ولا يَـــذَرُ[3]

وقول الكميت:

أنشـــــأت تنطـــــق فـــــي الأمـــــو ر كنـــــاطق الـــــرَّخَم الـــــدوائِرْ[4]

وقول الشاعر:

إنـــــي أراك هاربـــــاً مـــــن جَـــــوْرِ مـــن عِـــدَةِ السُّـــلْطانِ قلـــتُ: جَيْـــرِ[5]

وقول الشاعر:

بانـــت سُـــعادُ وأمســـى دونهـــا عَـــــــــــــــــــــــــدَنُ وغلّقـــت عنـــدها مـــن قَلبِـــكَ الـــرُّهُنُ[6]

وقول الشاعر:

وتحـــت نُحـــور الخيـــلِ حرشـــف رَجْلَـــةٍ تُتـــــاح لحبـــــاتِ القلـــــوب نبالُهـــــا[7]

وقوله:

عند الصباح تَلَفَّفت أطنابه[8]

وقوله:

(1) التعليقات الوفية 730/2 - 731.
(2) انظر: المصدر السابق 207/2 - 209.
(3) انظر: المصدر السابق 345/2.
(4) انظر: المصدر السابق 572/2.
(5) انظر: المصدر السابق 2/ 940.
(6) انظر: المصدر السابق 2/ 985.
(7) انظر: المصدر السابق 2/ 987.
(8) انظر: المصدر السابق 2/ 1003.

مـــاذا تـــرين أنُـــدْنيهم إلـــى ســـعةٍ مـــن جانـــب البيـــت أو نبنـــي لهـــم قُببـــا[1]

وقولـه:
لقـــد سَـــمِنَتْ قِعْـــدانكم آل حِـــذْيَمٍ وأعراضُـــكم فـــي الحـــيَّ غيـــرُ سِـــمانِ[2]

وقوله:
ألا يـــا حَمْـــزَ للشُّـــرُفِ النَّـــواءِ وهُـــنَّ مُعَقَّـــلاتٌ بالفِنـــاءِ[3]
و قو

وقوله:
لـــو أبصـــرت سُـــعْدى بهـــا كتـــائلي مثـــل العـــذارى الحُسَّـــرِ العَطابِـــلِ[4]

3 ـ أورد بيتاً للمتنبي في معرض الاستشهاد، والمتنبي من المولّدين الذين لا يستشهد بشعرهم، وذلك عند حديثه عن جمع فِعِلٍ على أَفْعال، إذ قال: «ومثال فِعِلٍ: إبلٌ وآبالٌ، وإِطلٌ وآطالٌ، قال الشاعر:
تجري النفوس حَواليه مُخَلِّطةً منها عُداةٌ وأغنامٌ وآبالُ

ولم يتجاوزوا به أفعالاً لقلته في الكلام» [5].
هذا نصه، وظاهره الاستشهاد بالبيت، فلعله يحفظه ولا يعرف قائله وظنه مما يُحْتَجُّ به، أو لعله أورده استئناساً لا استدلالاً.
4 ـ أورد بيتاً لأبي العتاهية في معرض التنبيه على خطئه، وذلك عندما تحدث عن أفعل الذي مؤنثه فعلاء فذكر أنه لا يستعمل إلا مضافاً أو بالألف واللام، ثم قال: «ولذلك خُطِّئَ الشاعر في قوله:
كأن صُغْرى وكُبْرى من فواقِعِها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذّهَبِ»[6]

وقد نبه إلى تخطئته من قبلُ الزمخشريّ[7].

5 ـ استشهد بأشعار لقضايا لغوية لا نحوية، مثل استشهاده لمعنى الإضافة لغةً بقول امرئ القيس:
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريٍّ قشيب مُشَطّبِ

مبيناً أن معنى الإضافة: الإسناد والإلصاق[8].

ومثل استشهاده لمعنى الرخيم في أول باب الترخيم بقول الشاعر:
لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهُراءٌ ولا نَزْرُ[9]

وعند حديثه عن الفعلين الناقصين كاد وعسى أشار إلى أنهما يأتيان تامين فيكون الأول بمعنى أراد والثاني بمعنى صلب واشتد، واستشهد لعسى بقول الشاعر:
لولا الحياء وأن رأسي قد عسا فيه المشيبُ لزرتُ أمَّ القاسمِ[10]

---

(1) انظر: المصدر السابق 1030/2.
(2) انظر: المصدر السابق 1043/2.
(3) انظر: المصدر السابق 850/2.
(4) انظر: المصدر السابق 2/ 1071.
(5)المصدر السابق 1004/2.
(6) انظر: المصدر السابق 1068/2.
(7) انظر: توثيق ذلك في: المصدر السابق 1068/2 هـ (9).
(8) انظر: المصدر السابق 338/2 - 339.
(9) انظر: المصدر السابق 828/2.
(10) انظر: المصدر السابق 567/2.

واستشهد لكاد بشاهدين[1].

الفصل الثاني: القياس والعلة النحوية في التعليقات الوفية.

2 ـ القياس

يُعْرف القياس بأنه «حمل فرع على أصل بعلة, وإجراء حكم الأصل على الفرع»[2]. وهو دليل لا غِنى عنه في علم النحو، ذلك أن إثبات آحاد المسائل والاستعمالات بالنقل والسماع لا يمكن، فإذا قال العربي مثلاً: (كتب زيدٌ) «فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى تصح منه الكتابة، سواء كان عربياً أو عجمياً, نحو: زيد, وعمرو وبشير وأزد شير، إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال»[3].

ولهذا قال الأنباري: إن «إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نَعلم أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالدلالة القاطعة»[4].

و «القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد»[5].

وتتبين معالم منهج الشريشي في القياس بصفته دليلاً من أدلة النحو على النحو الآتي:

1 ـ هو يعتد بالقياس دليلاً من أدلة إثبات القواعد في علم النحو ولا ريب، ومما يدل على ذلك قوله مثلاً: «وزعم الكوفيون أنه يُبنى من البياض والسواد دون سائر الألوان فعلُ التعجب، فيقال فيهما: ما أبيضه وما أسودَه!، وهو ليس بصحيح لأنه ليس بمسموع، وهو خارج عن قياس الأصول»[6].

وفي موضع آخر يسوق مذهبي البصريين والكوفيين في تركيب (هَلُمّ)، ويردهما جميعاً قائلاً: «وكلا القولين بعيد من القياس»[7].

وعندما تحدث عن الإغراء بالظروف قال: «ومن النحويين من أجاز الإغراء بسائر ظروف المكان كتحتك وفوقك، وليس بمسموع، والقياس بعيد»[8].

2 ـ والقياس عنده لابد أن يكون مكتمل الأركان لكي يكون قياساً صحيحاً، ولهذا نجده ينقل مذهب المازني والزجاج في إجازة نصب صفة أيّ في النداء في نحو (يا أيها الرجل) قياساً على قولهم: (يا زيد الظريفُ)، ثم ينقل نقل المرتضى ردَّ الجمهور ذلك المذهب بأن القياس ليس بصحيح، لأن قولنا: (يا زيد الظريف) كلام مستقل لا يحتاج إلى شيء آخر، وليس كذلك (يا أيها) لأنه ليس بمستقل بنفسه، فافترقا؛ فلم يصحّ القياس[9].

3 ـ وهو لا يقيس على الشاذ، وإنما سبيل الشاذ أن يحفظ ويحترم فقط، ولهذا نجده يذكر أن كل ما يصاغ منه فعلا التعجب يصاغ منه (هو أفعل من كذا) للتفضيل، فلا يقال: هو أبيض ولا أسود من كذا، ولا هو أعرج منه، كما لا يقال: ما أبيضه ولا ما أعرجه، ولا هو أصنع من كذا، ثم يقول: «وما جاء من ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه».

ثم يسوق شواهد من ذلك الشاذ ويعقب عليها بقوله:

«فهو كله قليل الاستعمال شاذٌّ»

ثم يختم كلامه بشرح قول الناظم:

---

(1) انظر: المصدر السابق 569/2.
(2) لمع الأدلة 93.
(3) المصدر السابق 98، وانظر: الاقتراح 215 - 216.
(4)المصدر السابق 95، وانظر: الاقتراح 215 - 216.
(5) الاقتراح 226.
(6) التعليقات الوفية 656/2.
(7) المصدر السابق 739/2.
(8) المصدر السابق 754/2.
(9) انظر: المصدر السابق 784/2 - 785.

وشـــذّ مـــا أعطـــاه فـــي الربـــاعي ومثلـــــه يحتـــــاج للســـــماعِ

قائلاً: «يريد به أنه قد شذ من هذه القاعدة أشياء خرجت عن القياس، فهي تحتاج إلى أن تحفظ ولا يقاس عليها غيرها، وهي قولهم: (ما أعطاه للدراهم وأولاه للمعروف)، لأنهما مِنْ أعطى وأولى وهما رباعيان، وقد عُلم ممّا سبق وجه شذوذ ما سُمع منه وخروجه عن القياس»[1].

وفي موضع آخر يشير إلى أن (عشرة) في إحدى عشرة إلى تسع عشرة، مبنية، ويقول: «فأما قول الشاعر:

عُلِّـــق مِـــنْ عَنائِـــهِ وشِـــقْوتِهْ بنـــت ثمـــاني عشـــرةٍ مـــن حِجَّتِـــهْ

فإنه يروى بتنوين عشرةٍ، وهو شاذ وموضع ضرورة فلا يقاس عليه»[2].

4 ـ عنده أن القياس والأصل في الشيء قد يرفض لعلة، لكن يراجع هذا القياس تنبيهاً على أنه الأصل ورجوعاً إليه عند الحاجة، فقد قرر أن الأصل في مميَّز المائة والألف هو أن يكون جمعاً، لكن رفضوا هذا الأصل استثقالاً لكثرة الجموع عند وقوع المائة والألف تمييزاً، ذلك أنهما يقعان تمييزاً مضافاً إليه، ثم قال: «وقد جاء شيءٌ منه على القياس؛ تنبيهاً على أنه الأصل، ورجوعاً إليه عند الحاجة، قال الفرزدق:

ثـــلاثُ مِئـــينٍ للملـــوك وفـــى بهـــا ردائـــي وجلّـــت عـــن وُجـــوه الأهـــاتِمِ»[3]

5 ـ استخدم الشريشيُّ أنواعاً من القياس في تقريره للمسائل، وذلك كما يأتي:

* قياس فرعٍ على أصل:

ومن ذلك أنه ذكر أن حق الأسماء ألاّ تعمل؛ لأن الغالب عليها الجمود، ثم ذكر أن من الأسماء ما هو مشتق أو في حكمه فأشبه الفعل فعمل عمله، ثم ذكر الأسماء العاملة[4].

ومن هذه الأسماء العاملة: اسم الفاعل، وإنما عمل عَمَلَ الفعل المضارع لأنه أشبهه من ثلاثة أوجه، وذكرها[5].

ومن هذه الأسماء أيضاً: المصدر، وإنما عمل لمشاركته الفعل في لفظه، وفي اقتضائه ما يقتضيه الفعلُ من الفاعل والمفعول والمكان والزمان والمفعول له والحال، وذلك قولك: يعجبني قيام زيدٍ، وضَرْبُ عَمْرٍو بكراً... إلخ[6].

ومن أمثله هذا النوع من القياس أيضاً ما قرره من أن حقَّ الأفعال ألاّ تُعْرب، لكن بعض الأفعال ـ وهو المضارع ـ أشبه بعض الأسماء فأعرب لذلك[7].

ومن ذلك أنه ذكر أن الحروف ليس فيها ما يعمل نصباً ورفعاً وإنما ذلك للأفعال، إلا أن (إنّ) وأخواتها أشبهت الأفعال فعملت نصباً ورفعاً، ثم بيَّنَ أوجه المشابهة من جهتي اللفظ والمعنى، وقرر أن المشابهة في اللفظ والمعنى تقتضي المشابهة في العمل[8].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره من أنّ أهل الحجاز أعملوا (ما) ـ مع أنها حرف غير مختص فحقه ألا يعمل ـ تشبيهاً لها بليس، وساق أوجه المشابهة بينهما[9].

ومما يتصل بهذا النوع من القياس: حمل الفرع على فرعٍ محمول على أصل، ومن ذلك ما ذكره من أن

---

(1) المصدر السابق 658/2.
(2) المصدر السابق 2/ 897. وانظر حمله لأشياء جاءت مخالفة للكثير على الشذوذ والضرورة في: 874، 885, ومواضع أخرى.
(3)المصدر السابق 901/2.
(4) انظر: المصدر السابق 680/2.
(5) انظر: المصدر السابق 682/2.
(6) انظر: المصدر السابق 720/2.
(7) انظر: المصدر السابق 680/2.
(8) انظر: المصدر السابق 573/2 - 574.
(9) انظر: المصدر السابق 545/2.

الصفة المشبهة إنما عملت لأنها تشبه اسم الفاعل من وجوه ذكَرَها، «فهي في العمل فرعٌ على اسم الفاعل، كما كان اسم الفاعل فرعاً في العمل على الفعل المضارع»[1].

ومما يتعلق بهذا النوع أيضاً ما أشار إليه غير مرة من أن الفروع لابد أن تنحط عن الأصول، «لأن المشبَّه بالشيء لا يقوى قوّته»[2]، ولهذا لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بشروط، منها «أن يكون معتمداً على شيء قبله يتقوّى به؛ لأنه أضعف من الفعل في العمل، فاحتاج إلى ما يقوّيه»[3].

ولهذا أيضاً نقصت (ما) الحجازية عن (ليس)، فجاز دخول الباء في خبر ليس مقدَّماً ومؤخَّراً، ولم يجز دخولها في خبر (ما) إلا مؤخَّراً[4]. ونقصت (إنّ) وأخواتها عن الفعل في العمل، فلزمت طريقة واحدة وهي تقدم المنصوب على المرفوع[5].

*** قياس نظير على نظير:**

ومن ذلك ما ذكره من أن كل واحدة من (كم) الخبرية والاستفهامية تُحمل على الأخرى في أحكامها، فقد يجر تمييز الاستفهامية، وقد ينصب تمييز الخبرية، وذلك لما بينهما من المشابهة في أنهما مبنيتان، وأنهما تحتاجان إلى المفسَّر، وأنه يُحكم على موضعهما بالإعراب، وأنهما للعدد، وأن لهما الصدر، وغير ذلك[6].

ومن ذلك أن (كم) الخبرية بنيت حملاً لها على الاستفهامية لمشابهتها لها في اللفظ، أما الاستفهامية فبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام[7].

ومن ذلك أيضاً ما قرره من أن المنادى الشبيه بالمضاف نُصِبَ «لطوله بما عمل فيه، كما طال المضاف بما عمل فيه، وهو المضاف إليه، وكذلك في المعطوف عليه طال بالمعطوف، كما طال المضاف بالمضاف إليه؛ فلما شابهه هذه المشابهة حُكِمَ له بحكمِهِ، فنُصِبَ نصْبَهُ»[8].

*** قياس ضد على ضد:**

ومن ذلك ما قرره من أن (لا) النافية للجنس تعمل حملاً «على إنّ؛ لأنها نقيضتها، فتعمل عملها، والشيءُ يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره»[9]، ثم ذكر وجوه حملها على نقيضتها (إنّ).

ومنه أيضاً ما ذكره من أنّ (كم) الخبرية يأتي التمييز بعدها مجروراً حملاً لها على نقيضتها (رُبَّ) التي تجر ما بعدها، ووجه المناقضة ـ كما ذكره ـ أن رُبّ معناها التقليل، و (كم) الخبرية معناها التكثير[10].

ومن حَمْلِهِ الضدَّ على ضده أيضاً: ما ذكره من أن (أيّ) الموصولة أعربت لأنها بمعنى بَعْض، فهي نقيضة كل، فحُمِلَتْ في الإعراب عليها، لأن الشيء قد يُحمل على نقيضه كما قال[11].

الفصل الثالث: موقف الشريش من الإجماع والمذاهب النحوية ووجوه الترجيح.

3 ـ الإجماع

«والمراد به إجماع نحاة البلَدَيْنِ: البصرة والكوفة»[12].

وقد حكى الشريشي الإجماع في عدة مواطن مُعَبِّراً بقوله: «اتفق العلماء»[13] أو «اتفقوا»[14] أو «لا

---

(1) المصدر السابق 703/2.
(2) المصدر السابق 716/2.
(3) المصدر السابق 681/2.
(4) انظر: المصدر السابق 545/2 – 546، 552 - 553.
(5) انظر: المصدر السابق 574/2.
(6) انظر: المصدر السابق 934/2 - 935.
(7) انظر: المصدر السابق 926/2.
(8) المصدر السابق 771/2.
(9) المصدر السابق 610/2.
(10) انظر: المصدر السابق 925/2، وانظر أيضاً 926.
(11) انظر: المصدر السابق، مثلاً: 285/2.
(12) الاقتراح 204.
(13) انظر: التعليقات الوفية، مثلاً: 502/2.
(14) انظر: المصدر السابق, مثلاً: 788/2.

خلاف»[1]، ويتمثل موقفه من هذا الدليل فيما يأتي:

1 ـ هو يَعُدُّ الإجماعَ دليلاً من أدلة إثبات القواعد النحوية، بدليل أنه يحكيه ويقتصر عليه في عدة مواطن، مثل حكايته الإجماع على أن الجار والمجرور والظرف إذا وقعا صلةً أنهما في تقدير الجملة الفعلية[2]، وعلى جواز نحو (حسنٍ وجهٍ) و (حسنِ الوجهِ)[3]، وعلى أن أخوات (كان) أفعال إلا ليس ففيها خلاف[4]، وعلى امتناع تقدم خبر (مادام) عليها[5]، وعلى جواز تقدم خبرها على اسمها[7]، ولم يمنع منه إلا متأخر هو ابن معط، وعلى أن الرباعي إذا كانت حروفه كلها أصولاً فلا يتعجب منه على لفظه مثل دحرجَ وسرهفَ[6]، وعلى امتناع تقديم الجار والمجرور والظرف على فعل التعجب[7]، وعلى أنك إذا قلت: يا الله، جاز لك نعت اسم الله[8]، وعلى جواز نحو: ما فعلت الخمسةُ الدراهمُ ـ برفع الدراهم[9] ـ، وعلى امتناع نحو: الخمسةُ دراهمَ ـ بتعريف الأول دون الثاني[11]، وعلى امتناع إدخال (أل) على العجز من العدد المركب وحده أو على التمييز وحده، أو على التمييز والعجز، فلا يقولون: أحد العشر درهماً، ولا: أحد عشر الدرهم، ولا: أحد العشر الدرهم[10]، كما حكى الإجماع على خمسة أبنية للاسم الرباعي هي: فَعْلَل، وفِعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعَلّ[11].

وقد تضمنت حواشي التحقيق الإشارة إلى من حكى الإجماع في بعض هذه المسائل غير الشارح.

2 ـ حكى الإجماعَ في مسائل نُقِلَ الخلاف فيها، فلعله لم يقف عليه، وهذا بيان ذلك:

* ذكر ألاّ خلاف في جواز إعمال صيغ المبالغة (فعّال، مفعال، فَعول) في المفعول.

والواقع أن الكوفيين يخالفون في ذلك، فيمنعون إعمالها، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسِّره مثال المبالغة المذكور[12].

* حكى الاتفاق على أن المُنَكَّر أصلٌ للمُعَرَّف.

وقد خالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة[13].

* وذكر أن المنادى المبنيَّ إذا نعتَه بمعرَّف بالألف واللام جاز في النعت وجهان: الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو: يا زيدُ الظريفُ بالرفع، والظريفَ بالنصب، ثم قال بعد كلام: «واعلم أن النحويين متفقون على أن الصفة في هذا الباب مُعْرَبَةٌ بالرفع لا مبنيّةٌ على الضم...».

والواقع أن الأخفش أورد في مسائله الكبير أن بعضهم يراها مبنية على الضمَّ لا مرفوعة، على ما نقله عنه الرضيّ[14].

* حكى الاتفاق على أنه لا يجوز العطف بعد الخبر على الموضع في (ليت) و (لعل) و (كأنَّ)؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وتنقل الجملة إلى معنىً آخر.

والحقُّ أن الفراء خالف في ذلك فأجاز العطف بالرفع بعد الخبر مع هذه الحروف الثلاثة[15].

* وزعم ألاّ خلاف في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، بحيث يتوسط بينها وبينه.

---

(1) انظر: المصدر السابق، مثلاً: 695/2.
(2) انظر: المصدر السابق 298/2.
(3) انظر: المصدر السابق 353/2.
(4) انظر: المصدر السابق 514/2.
(5) انظر: المصدر السابق 522/2 - 523.
(6) انظر: المصدر السابق 646/2.
(7) انظر: المصدر السابق 651/2.
(8) انظر: المصدر السابق 788/2.
(9) انظر: المصدر السابق 911/2.
(10) انظر: المصدر السابق 912/2.
(11) انظر: المصدر السابق 2/ 977 - 979.
(12) انظر: المصدر السابق 695/2 وهـ (4) منها.
(13) انظر: المصدر السابق 186/2، والتعليق في هـ (1) منها.
(14) انظر: المصدر السابق 800/2 و هـ (3) منها.
(15) انظر: المصدر السابق 633/2 و هـ (8) منها.

والحق أن ابن درستويه نقل الخلاف في ذلك عن بعض النحاة[1].

3 ـ حكى الإجماع في مواضع بإطلاق، والصواب أن الإجماع واقع بقيد، مثل قوله عند حديثه عن حذف العائد من جملة الصلة: «واتفقوا على أن الضمير إذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه؛ لأنه العُمْدةُ في الكلام».

والصواب أن امتناع حذفه يكون في الحالات الآتية:

ـ أن يكون غير مبتدأ.

ـ أن يكون مبتدأ، وبعده جملة أو ظرف.

ـ أن يكون مبتدأ وليس بعده جملة ولا ظرف، بشرط طول الصلة.

أما إن كان مبتدأ وليس بعده جملة ولا ظرف فإنّ حذفه جائز عند الكوفيين مطلقاً، وفي صلة (أيّ) خاصةً عند البصريين[2].

وفي موضع آخر نقل اتفاق النحويين على أن (كان) تزاد في الكلام. ولم يقيّد ذلك بأن تكون زيادتها في وسط الكلام بين مسند ومسند إليه، أما في الآخر ففي زيادتها خلاف[3].

4 ـ استصحاب الأصل

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. مثل استصحاب حالِ الأصل في الأسماء ـ وهو الإعراب ـ حتى يوجد دليل البناء، وحالِ الأصل في الأفعال ـ وهو البناء ـ حتى يوجد دليل الإعراب.

وهو من أضعف الأدلة، ولذلك لا يجوز التمسك به إذا وجد دليل من السماع أو القياس[4].

ومن أمثلة احتجاج الشريشي بهذا الدليل:

ا ـ احتجاجه لبساطة (هَلُمَّ) بأن «الأصل عدم التركيب، ولم يقم دليل على خلاف هذا الأصل»[5].

2 ـ بعد أن قرّر أن المنادى العلم المفرد، والنكرة المقصودة، وأيّ؛ بُنيَ لوقوعه موقع المضمر، والمضمر مبني، ذكر أن المضاف من المنادى إنما أعرب ولم يُبْن لأنه بَعُدَ عن شبه المضمر؛ فبقي على الأصل، وهو الإعراب[6].

وكذلك النكرة غير المقصودة بعدت عن شبه المضمر لمّا لم يقصد بها واحد بعينه فبقيت على الأصل وهو الإعراب[7].

3 ـ ذكر أن اللام مع المستغاث به تكون مفتوحة، ومع المستغاث من أجله مكسورة، لأن الأول منادى، والمنادى واقع موقع الضمير ـ كما تقدم ـ ولام الجرَّ تُفتح مع الضمير كما في قولك: لَكَ، ولَهُ، وأما اللام التي مع المستغاث من أجله فبقيت على الأصل وهو الكسر[8]. وهذا استصحاب للأصل.

وإذا عُطف على المستغاث به اسم آخر كُسرت لامه ولم تفتح، فتقول: يا لَزَيدٍ ولِعمرٍو لِعبدِ الله، وإنما لم تُفتح اللام من المعطوف لأنه لم يلِ حَرفَ النداء؛ فبقي على أصله من الكسر[9]. وهذا أيضاً استصحاب للأصل.

4 ـ ذكر أن حكم العدد المركب نحو: ثلاثة عشر، إذا كان لمؤنث فإن التاء تحذف من الصدر وتثبت في العشرة، فيقال: ثلاث عشرة، وأما إحدى عشرة فتُثْبَتُ فيها الألفُ في (إحدى) وهي للتأنيث، وتثبت التاء

---

(1) انظر: المصدر السابق 2/ 519 و هـ (10) منها.
(2) انظر: المصدر السابق 297/2 و هـ (3) منها.
(3) انظر: المصدر السابق 528/2 و هـ (4) منها.
(4) انظر: الإغراب في جدل الإعراب 46، لمع الأدلة 142، الاقتراح 324.
(5) التعليقات الوفية 739/2.
(6) انظر: المصدر السابق 767/2 – 768, 770.
(7) انظر: المصدر السابق 772/2.
(8) انظر: المصدر السابق 823/2- 824.
(9) انظر: المصدر السابق 826/2- 827.

في عشرة وهي للتأنيث أيضاً، فيجمع فيها بين علامتي تأنيث، وذلك لأن إحدى ـ عنده ـ ليس بعدد كي تحذف منه علامة التأنيث مع المؤنث، فجاء على الأصل، وهو أن المؤنث تلحقه علامة التأنيث[1].

ويقصد أن الأصل أن تلحق المؤنث علامة التأنيث في غير باب العدد الذي جاء على خلاف الأصل، وما دامت إحدى ليست بعدد فإنها تبقى على الأصل من استحقاق المؤنث لعلامة التأنيث.

5 ـ الاستدلال بعدم النظير:

وهو دليل يستعمل للنفي لا للإثبات، حيث لم يقم الدليل على الإثبات، أما إذا دل الدليل على الإثبات فلا يجب إيجاد النظير[2].

وقد وقع في كلام الشريشي الاحتجاج بهذا الدليل في معرض النقل عن غيره، لكنه نقل المرتضي المؤيد.

وذلك أنه نقل الاستدلال لنصب تمييز العدد المركب بأنه لو جُرَّ لأدى ذلك إلى جَعْل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، «وليس ذلك في كلام العرب»[3].

كما نقل الاستدلال لعدم بناء الصدر في (اثني عشر) و (اثنتي عشرة) بأنّ التثنية بمنزلة اسمين عُطِفَ أحدهما على الآخر، و (عَشَر) كلمة ثالثة، فلو بُني معها لجُعلت ثلاثة أسماء كاسمٍ واحد، والعرب لا تفعل ذلك[4].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الموسوم بـ «الأصول النحوية في كتاب التعليقات الوفية»، يمكن القول إننا وقفنا على أرضٍ معرفية خصبة، كشفت لنا عن عمق المنهج النحوي وأصالته في هذا الأثر العلمي الجليل. فقد شكل الكتاب مادة دسمة لدراسة الأصول النحوية وتطبيقاتها، وأبان عن شخصية مؤلفه العلمية وقدرته الفائقة على المحاكمة والترجيح بين الآراء.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن إجمال أهمها في النقاط الآتية:

أولاً: أصالة المنهج السَّماعي: أظهرت الدراسة اعتماد كتاب "التعليقات الوفية" بشكلٍ أساسي على أصل السَّماع (القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب)، حيث مثل السَّماع الحجة الأسمى والفيصل في إثبات القواعد النحوية أو ردّها.

ثانياً: النضج في توظيف القياس: اتسم توظيف أصل القياس في الكتاب بالمرونة والانضباط في آنٍ واحد؛ فجاءت الأقيسة النحوية مبنية على عللٍ منطقية تعكس وعي المصنف بـ (المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم)، مع تحاشي التعسف والتمسك بـ "سنن كلام العرب".

ثالثاً: موقف متوازن من الإجماع والاستصحاب: لم يكن موقف الكتاب من الإجماع النحوي أو الاستصحاب موقفاً هامشياً، بل وُظِّفا كأداتينِ ترجيحيتينِ عند تكافؤ الأدلة، مما منح المسائل النحوية المبحوثة عمقاً استدلالياً متيناً.

رابعاً: التعددية المذهبية: أثبتت الدراسة أن مصنف "التعليقات الوفية" لم يكن جامداً على مذهب نحوي بعينه (كالبصريين أو الكوفيين)، بل كان يميل مع الدليل والعلة الأقوى، مما يجعله كتاباً يمثل النحو التكاملي القائم على الدليل لا التعصب المذهبي.

إن هذا الجهد ما هو إلا محاولة متواضعة لإضاءة جانب من جوانب هذا السفر القيم، فإن كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وإن كان غير ذلك فمن تقصير البشر، وحسبنا أننا بذلنا الوسع وسلكنا جادة البحث العلمي الرصين.

المصادر والمراجع

- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق د. محمود فجال، مطبعة الثغر، الأولى، 1409 هـ ـ 1989 م.
- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الثانية، 1394 هـ ـ 1974 م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،

(1) انظر: المصدر السابق 888/2, 893.
(2) انظر: الخصائص 197/1, الاقتراح 332.
(3) انظر: المصدر السابق 888/2 – 889.
(4) انظر: المصدر السابق 895/2.

المكتبة العصرية، بيروت. د. ت.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت. د. ت.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت. د. ت.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروز آبادي، حققه محمد المصري، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الأولى، 1407 هـ - 1987 م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، نشر منجماً على عدة سنوات.

- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح، لأبي نصر الجوهري، دار إحياء التراث، بيروت، الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

- تاريخ ابن الفرات، لناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ابن الفرات، تحقيق د. قسطنطين زريق، ود. نجلاء عز الدين، المطبعة الأميركانية، بيروت، 1939 م.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، حققه د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

- التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية، جمال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو، مع تحقيق الجزء الأول من رسالة دكتوراه أعدها د.محمد محمد محمد سعيد، جامعة الأزهر، 1396 هـ - 1976 م.

- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القاهر النعيمي، حققه ونشره جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينية، 1988 م.

- درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل لوفيات الأعيان)، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، نشر المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة، الأولى، 1391 هـ - 1971 م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة. تاريخ الإيداع 1976 م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة. تاريخ الإيداع 1976 م.

- ديوان إبراهيم بن هرمه = شعر إبراهيم بن هرمة.

- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الأولى، 1407 هـ.

- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، 1974 م.

- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، وفؤاد سيد، الكويت، 1961 م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، طهران، الثالثة، 1387هـ - 1967 م.

- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377 هـ - 1957 م.

- معجم البلدان، لياقوت الحموي, دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- المعجم المختص بالمحدّثين، لشمس الدين الذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
- المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، 1411 هـ - 1991 م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقّري، حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388 هـ - 1968 م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، 1955 م، منشورات مكتبة المثنى، بيروت، د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، و د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، 1407 هـ - 1987 م.
- الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفدي، بعناية: س . ديد رينغ وآخرين، فيسبادن، 1389 هـ - 1970 م.